-1-

الديمقراطية كإيديولوجية للإمبراطورية* ...

إلين ميكسينز وود

في خطاب القسم لولايته الثانية، أبلغ جورج بوش العالم أن رسالة الولايات المتحدة ـ التي تستمد إلهامها من السماء! ـ هي جلب الحرية والديمقراطية إلى أقصى أركان المعمورة وأشدها حلكة ثم القضاء على الطغيان. يجد الكثيرون تناقضاً صارخاً وتنافراً عميقاً بين بيان الرسالة تلك والحقائق على أرض الواقع. لكن ربط الديمقراطية بالعدوانية الإمبريالية ليس نتيجة لجنون جورج بوش الابن فقط. فمن المؤكد أنه ليس أول رئيس أمريكي يبرر التدخلات الإمبريالية على أساس رسالة نشر الديمقراطية والدفاع عنها. ويبدو أن ربط الإمبريالية بالديمقراطية فكرة أمريكية عميقة الجذور، والعديد من الأمريكيين يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن ذلك يمثل القدر المحتوم لبلادهم.

الحرية، والمساواة، والإمبريالية

في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، وخلال الحرب في أفغانستان، أصدر ستون أكاديمياً أمريكياً بياناً بعنوان «لماذا نحارب: رسالة من أمريكا». من بين الموقعين بعض من اعتدنا الاشتباه بهم، مثل صمويل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما، لكن هناك أيضاً آخرين لانعتبرهم بشكل آلي من المنظرين اليمينيين ـ مثل الديمقراطي الاجتماعي مايكل والتزر. وقد يكون من الإنصاف القول إن البيان مثل آراء طيف فكري وسياسي واسع ـ على الأقل وفقا للمعايير الأمريكية ـ بدءاً بالليبراليين اليساريين المعتدلين، وانتهاء بالمحافظين الذين يحظون بالاحترام إلى حد ما؛ ولربما كان أكثر أنواع الدفاع عن التدخل العسكري الأمريكي تحضراً.

تفتتح الرسالة بالإشارة إلى القيم الأساسية التي تمثل، وفقاً للموقعين، أفضل ما في الولايات المتحدة، القيم التي ذهبت إلى الحرب من أجلها:

نحن نؤكد على خمس حقائق جوهرية تتصل بالناس كافة دون تمييز:

1ـ يولد البشر جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

2ـ الموضوع الأساسي للمجتمع هو الفرد البشري، والدور المشروع للحكومة هو حماية/ والمساعدة على تعزيز الشروط الضرورية للازدهار البشري.

3ـ يرغب البشر بشكل طبيعي في السعي إلى الحقيقة المتعلقة بأغراض الحياة وغاياتها النهائية.

4ـ حرية الضمير والحرية الدينية من حقوق البشر التي لا يمكن المساس بها.

5ـ القتل باسم الرب مناقض للإيمان بالرب وخيانة عظمى لشمولية وعالمية الإيمان الديني.

نحن نحارب دفاعاً عن أنفسنا وعن هذه المبادئ العالمية الشاملة.

لن يجد معظمنا بندا يمكن الاعتراض عليه في هذه اللائحة. بل قد نجدها مثيرة للإعجاب. المسألة هي كيف يمكن التوفيق بينها وبين المغامرات العسكرية الأمريكية. ولربما نوافق على القيم المتضمنة في اللائحة، ونعتبر لهذا السبب بالذات أن الحرب في أفغانستان، ناهيك عن الحرب في العراق، حرب إمبريالية لا لبس فيها. وقد نجد من الصعب فهم كيف يمكن لهذه القيم أن تؤسس لحرب إمبريالية في جوهرها، خصوصا المبدأ الأول المتعلق بالحرية والمساواة بين البشر. كما تثير حيرتنا حين نتأملها على خلفية السياسة الخارجية الفعلية للولايات المتحدة، التي لم تظهر عموما ميلا كبيرا لدعم الأنظمة الديمقراطية في البلدان التابعة لها، ناهيك عن هجمات نظام بوش على الديمقراطية داخل الولايات المتحدة وفي حديقتها الخلفية. ويتضاعف الارتباك والحيرة حين تقدم الرسالة الحجة على أن هذه الحرب تلبي شروط «الحرب العادلة»، وهذا ينطبق على ما يسمى بالحرب على الإرهاب برمتها حسبما يقول الموقعون على اللائحة.

فهي ـ برأيهم ـ حرب عادلة أولاً وأخيراً لأنها تفي بالشرط القائل «إن الحروب العدوانية والحروب التي تستهدف زيادة القوة أو الثروة لا يمكن القبول بها».

قد يبدو ذلك أكثر من مجرد حكم رديء في الذوق والنكهة، في هذه الظروف التي لا يخفي فيها نظام بوش كثيرا نواياه في الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة عبر اكتساب مواقع استراتيجية في أفغانستان والعراق. لكن الرغم من التناقض والتنافر، يستحق الأمر أن نسأل لماذا تبدو هذه التناقضات المتنافرة معقولة ومقبولة لمفكرين يتمتعون بالذكاء والاحترام. كيف يمكن أن تبدو الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية ذريعة تبريرية مقنعة للإمبريالية والحرب؟

يبدأ الجواب من الرأسمالية. فهي نظام من الاستيلاء والاستحواذ لا يعتمد على حالات الظلم القانونية ولا على اللامساواة في الحقوق السياسية. إذ يمكن للطبقات المالكة المستغِلة والطبقات المنتجة المستغَلة أن تكون حرة ومتساوية أمام القانون؛ والعلاقة بينها تقوم كما هو مفترض على اتفاق تعاقدي بين أفراد أحرار ومتساوين؛ بل يمكن منح حتى حق التصويت الشامل دون أن تتأثر القوى الاقتصادية لرأس المال بشكل جوهري. وفي الحقيقة، ينتفع رأس المال من غياب الفوارق القديمة الرسمية بين البشر، لأنه يزدهر على تحويل أنماط البشر كلها إلى وحدات عمل متبادلة (ولربما أضيف هنا أن هذا أدى إلى بعض التبعات المتناقضة، أحدها بروز شكل فريد ومتطرف من العنصرية في القرن التاسع عشر، جعل من الممكن استثناء بعض الناس من العالم الطبيعي للحرية والمساواة بين البشر من خلال وسمهم بالدونية واعتبارهم أقل من مستوى الإنسان الكامل).

تعني قدرة رأس المال على الاستغناء عن القوى اللااقتصادية أن بمقدور قواه الاستغلالية التعايش مع الديمقراطية الليبرالية، وهو أمر سيكون مستحيلا في أي نظام يعتمد فيه الاستغلال على احتكار الحقوق السياسية. أما السبب وراء إمكانية ذلك فهو أن الرأسمالية أوجدت إكراهات إجبارية جديدة واقتصادية

صرفة: حرمان العمال من الملكية، الذي يجبرهم قسرا على بيع قوة عملهم مقابل أجر، وقوى السوق الإجبارية التي تنظم الاقتصاد. ويمكن لرأس المال والطبقة العاملة أن يتمتعا بالحقوق الديمقراطية في المجال السياسي بدون تغيير العلاقة بينهما بشكل كلي في المجال الاقتصادي المستقل؛ وتقرر معظم شؤون الحياة الإنسانية في ذلك المجال الاقتصادي، خارج مدى المحاسبة الديمقراطية. لذلك، يمكن للرأسمالية أن تتعايش مع إيديولوجيا الحرية والمساواة بطريقة لا يستطيع نظام آخر للهيمنة أن يقوم به. وفي الحقيقة، فإن فكرة اعتبار الرأسماليين والعمال أحرارا ومتساوين أصبحت أهم أدوات الدعم الإيديولوجي للرأسمالية. لقد أصبحت الديمقراطية الرسمية، بإيديولوجيتها المتعلقة بالحرية والمساواة واللاطبقية، إحدى أكثر الآليات فعالية في استدامة/ وإعادة إنتاج العلاقات الطبقية الرأسمالية.

ظاهرياً ونظرياً، ينبغي على فصل المجالين الاقتصادي والسياسي أن يجعل الظلم الطبقي أشد وضوحا عبر تسليط الضوء على التوترات بين المساواة الرسمية في مجال واللامساواة العميقة في الآخر. لكن اختفاء الظلم الطبقي المحدد قانونياً وسياسياً جعل العلاقات الطبقية في الرأسمالية أقل (وليس أكثر) وضوحا وجلاء. في النظام الإقطاعي مثلاً، يقل احتمال الخطأ في تمييز العلاقة الاستغلالية بين الأسياد والأقنان التابعين لهم قانونيا ـ ولا يقتصر السبب هنا على أن القن يعطي بشكل واضح عمله، أو إنتاجه، أو إيجاره إلى السيد الإقطاعي مباشرة، بل لأن اللامساواة بينهما أمام القانون واضحة لا لبس فيها. أما في الرأسمالية، فلا يقتصر الأمر على أن الأجر يذهب من رب العمل إلى العامل (وليس العكس)، بل لا يوجد اعتراف قانوني أو سياسي باللامساواة بينهما. وفي الحقيقة، هنالك توكيد متواصل على المساواة بين الطرفين.

تلك ميزة إيديولوجية حقيقية لرأس المال، لكنها توجد أيضا مشكلاتها المميزة الخاصة بها. فحين يضطر رأس المال لتبرير الاستغلال والهيمنة، لا يمكنه فعل

ذلك عبر استحضار أي مبدأ من مبادئ اللامساواة، وبالتالي عليه أن يتبنى بعض الاستراتيجيات المعقدة. وهذا يصدق على العلاقات بين رأس المال والعمال على الجبهة المحلية، لكننا نركز اهتمامنا بشكل خاص هنا على معنى ذلك بالنسبة للإيديولوجية الإمبريالية.

إيديولوجيات الإمبريالية الرأسمالية

في المراحل المبكرة من الإمبريالية الرأسمالية، حين كانت عبارة عن استيطان استعماري سافر في أغلب الأحوال، حدث تطور نظري مثير للاهتمام على نحو خاص، ألا وهو تبرير الإمبريالية بواسطة نظرية الملكية. في البداية، كانت الفكرة ببساطة كالتالي: حين لا يشغل الأرض أحد تصبح من حق المستعمرين الذين يجعلونها أرضا مثمرة، حتى دون موافقة السكان المحليين. تظهر هذه الفكرة مثلا في كتاب توماس مور «يوتوبيا». لكن سرعان ما غدت الحجة أكثر جسارة: حتى الأرض التي يشغلها أصحابها لا تعتبر ملكية حقيقية وبالتالي يمكن الاستيلاء عليها إذا لم تكن تستخدم بشكل مثمر- أي لم تكن مستخدمة للإنتاج بشكل مربح في سياق التجارة المتطورة. مثل هذه الحجة ظهرت في تبرير الإمبريالية الإنكليزية في ايرلندا في أوائل القرن السابع عشر. لكنها حظيت بأكثر تنظيراتها منهجية في نظرية جون لوك السياسية، حيث يعتمد حق الملكية على الاستخدام الإنتاجي والربحي للأملاك، بكلمات أخرى، على إنتاج القيمة التبادلية.

إذن، من الممكن الآن الدفاع عن الاستعمار بطريقة موضوعية تقريبا، مع تجاوز مسألة الحكم والهيمنة بشكل كلي. فالأمر ينحصر في تطبيق المبادئ ذاتها، التي يطبقها الإنكليز على الملكية في اقتصادهم المحلي (حيث أخذت مبادئ الإنتاجية والربحية تسود على حقوق الملكية كلها)، على الأراضي المستعمرة. إذ إن هذه الأراضي تشابه تماما الأراضي المشاع أو البور في إنكلترا، وتعتبر متاحة لأولئك المشاركين في الزراعة التجارية المربحة بعد أن يقوموا

بتسويرها وتسييجها. وكان ذلك تطبيقاً لمبادئ الرأسمالية، مبادئ التنافس والتراكم ومضاعفة الربح إلى أقصى حد بواسطة زيادة الإنتاجية. كما يعبر عن أخلاقية جديدة كلية، حيث تأخذ القيمة التبادلية الأولوية على السلع الأخرى جميعاً، مما يتيح إمكانية تبرير كل شيء، من الاستغلال والاستيلاء على الأراضي إلى تدمير البيئة، باسم الحرية والمساواة.

لكن تسويغ الإمبريالية بصيغة نظرية للملكية يمثل لحظة محددة في تاريخها، وسرعان ما سيثبت عدم كفايته. إذ إن الرأسمالية ستتطور في نهاية المطاف إلى مرحلة لا يعود فيها الاستعمار أمراً ضرورياً أو مرغوباً. فالإمبريالية الجديدة ـ التي لم تبرز فعليا إلا في القرن العشرين، وفي النصف الثاني منه تحديداً ـ كانت، وما تزال، قصة أخرى. وأتى زمن استطاعت فيه الرأسمالية ممارسة ضغوطها الاقتصادية القوية على العالم بأسره، بحيث لم تعد بحاجة إلى فرض حكم كولونيالي مباشر. وينبغي القول إن ذلك تطلب فترة طويلة. وحتى الإمبراطورية البريطانية، القوة الاقتصادية لرأس المال وضرورات السوق، لم تكن كافية أبدا؛ في الهند مثلاً، اضطرت القوة الإمبريالية إلى العودة إلى شكل أشبه بالإمبراطورية ما قبل الرأسمالية، إمبراطورية مناطقية تحكم بواسطة ديكتاتورية عسكرية. أما الإمبراطورية الرأسمالية كاملة التطور، التي تعتمد قبل كل شيء على الضرورات الاقتصادية، فهي أساسا قصة الإمبريالية الأمريكية.

على وجه العموم، فضلت الولايات المتحدة تجنب التورط الكولونيالي وتشابكاته، وحافظت بدلا من ذلك على ما يسمى بالإمبراطورية غير الرسمية، مع فرض قوى السوق والتلاعب بها لمصلحة رأس المال الأمريكي. ونحن نعلم جميعا أن ذلك سيكون مستحيلاً دون دعم القوة العسكرية، لكن تلك القوة لم تستخدم عموما من أجل الغرض الإمبريالي القديم المتمثل في الاستيلاء على الأراضي واستعمارها والاحتفاظ بها. فهدفها مفتوح النهاية ومهمتها أوسع مدى من ذلك: حراسة النظام العالمي لجعله آمناً لحركة رأس المال.

لسوف أعود إلى هذه النقطة بعد قليل. المسألة هنا تتعلق بالمشكلات الإيديولوجية التي يفرضها هذا النوع الجديد من الإمبريالية. كيف يمكن التنظير لإمبراطورية غير استعمارية ولا تسعى للاستيلاء على الأراضي، وتبريرها؟ كيف يمكن تفسير/ والدفاع عن استغلال الشعوب والموارد دون أن يتطلب ذلك حكمًا مباشرًا أو توسعاً استعمارياً، وحيث لا توجد حاجة للحكم الفردي والاستيلاء على الأملاك؟

إن هدف هذه الإمبراطورية الجديدة، أولا وقبل كل شيء، هو منح رأس المال، خصوصاً رأس المال الأمريكي، حرية الوصول إلى أي مكان في العالم ـ أو ما يدعى بشكل توكيدي بالانفتاح. هذا لا يعني الاحتلال الاستعماري، ولا الحكم المباشر للشعوب المستعمرة. وبالرغم مما يكرره منظرو العولمة على مسامعنا، لا يعني أيضا اختفاء الدول ذات السيادة على أراضيها إلى حد ما. بل على العكس، فهو يتطلب نظاماً عالمياً مستقراً من دول متعددة للحفاظ على نمط من النظام والقدرة على التوقع تحتاجه الرأسمالية أكثر من أي شكل اجتماعي آخر.

إتاحة المجال وحرية الحركة لرأس المال لا تعني أيضاً نظاماً عالمياً مندمجاً ومتكاملاً. صحيح أن اقتصادات العالم تتبادل الاعتماد على بعضها، إذا كان ذلك يعني أنها خاضعة كلها للضغوط المفروضة من قبل رأس المال العالمي؛ إلا أن كلا من الانفتاح وما يدعى بالتجارة الحرة أحادي الجانب. فرأس المال العالمي يستفيد فعلا من عدم التكافؤ في الاقتصادات الوطنية، مما يسمح له باستغلال رخص اليد العاملة والموارد، وفي الوقت ذاته يمنع المنافسة من هذه الاقتصادات المنخفضة التكلفة. كما يستفيد أيضا من التحكم بحركة العمال. وما يحتاجه رأس المال العالمي ليس دولة عالمية بل نظاماً عالمياً منظماً من الدول التي تحافظ على الترتيب الاقتصادي والسياسي ضمن حدودها الإقليمية، وتسمح وتسهل في الوقت ذاته اختراق تلك الحدود من قبل رأس المال العالمي، بدون أن تمثل أي تحديات خطرة أو منافسة جدية.

إذن، كيف توصف وتسوغ هذه الإمبراطورية العالمية من قبل مؤيديها والمدافعين عنها؟ ليس من السهل إخضاع الإمبراطورية الجديدة إلى أي من التبريرات الإمبريالية القديمة. لأنها لا تعتمد على تبرير الهيمنة الإمبريالية فقط، بل على إنكار وجودها جملة وتفصيلاً. وإلى نقطة معينة، تحقق هذا التأثير بالطريقة ذاتها تقريبا التي تقنّع عبرها الرأسمالية الهيمنة الطبقية. فالعلاقات الطبقية بين رأس المال والعمال تفتقد الوضوح والشفافية، حيث تأخذ شكل علاقات التعاقد والإجماع بين أفراد أحرار ومتساوين على الصعيد الرسمي، بوساطة القوى الموضوعية ـ ظاهريا ـ للسوق. وعلى نحو مشابه، يفتقد الاستغلال في الإمبريالية الجديدة وضوحه في الحكم الكولونيالي. لكن القول إن الإمبريالية الرأسمالية ليست إمبريالية لأنها لا تشمل الحكم الاستعماري المباشر يشابه القول إن استغلال العمال من قبل رأس المال لا يعد استغلالا طبقيا. ومع وضع ضرورات السوق الرأسمالية تحت تصرف رأس المال العالمي، يستطيع فرض هيمنته بدون الحاجة إلى حكم مباشر. فبدلا من استخدام قوة الدولة لفرض الهيمنة المباشرة، يزدهر في سياق الدول المتعددة ذات السيادة. ويظهر تشابه هنا بين المواطنين في الديمقراطية الرأسمالية والدول في الإمبراطورية الرأسمالية العالمية. فالنظام السياسي الديمقراطي مكون من أفراد يتمتعون بحقوق المواطنة والحرية والمساواة على الصعيد الرسمي، تماما مثل النظام العالمي المكون من دول ذات سيادة، تتمتع رسميا بالحرية والمساواة. ومثلما تميل المواطنة إلى تقنيع الهيمنة الطبقية في الرأسمالية، كذلك تنزع الدول الشرعية ذات السيادة إلى إخفاء الهيمنة الإمبريالية.

لكن ذلك كله ليس كافيا لتبرير الإمبريالية الجديدة. فلأنها تعتمد على فرض الضرورات الاقتصادية الرأسمالية والحفاظ عليها، تتطلب أيضا تسويغا لهذا النظام الاقتصادي ذاته. ونظرا لأن الإمبريالية الاقتصادية بهذا المعنى لم تصبح فعالة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الاستراتيجية الإيديولوجية

ما تزال في مرحلة التطور. لكن خطوطها الهيكلية العامة واضحة الآن تماما. فالاستراتيجية الرئيسة في السنوات الأخيرة تمثلت في التعامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه ظاهرة موضوعية طبيعية وحتمية تاريخية، وهي فكرة نقلتها بأسلوب ملطف المفاهيم التقليدية للعولمة. فالعولمة، بالمعنى الرأسمالي الراهن وحتى بالمدلول الأمريكي المهيمن، تعتبر نتيجة نسقين حتميين وطبيعيين: القوانين الموضوعية الطبيعية للسوق والحتمية التكنولوجية الجبرية. فنحن نميل إلى فهم قوانين السوق باعتبارها ستحتضن حتما العالم برمته، بحيث يصبح من العبث اللامجدي محاربتها؛ وتكنولوجيا المعلومات الجديدة لم تجعل هذه العملية ممكنة فقط بل ربما تكون سببها الرئيس.

لكن حتى ذلك كله ليس كافيا لتقديم الحجة لصالح الإمبريالية الجديدة. فثمة تناقض عميق في صميم الإمبراطورية الجديدة يجعل حاجاتها الإيديولوجية أكثر تعقيدا إلى حد ما. وبغض النظر عن مدى قوة الضرورات الاقتصادية الصرف، وحجم استفادة السلطة الإمبريالية من الهيمنة الاقتصادية المجردة بالمقارنة مع المغامرات الاستعمارية الأكثر خطورة والأقل ربحا ـ أو بشكل أدق لأنها لا تهيمن على العالم بالحكم المباشر ـ فإن هذه الإمبراطورية لا يمكن أن تعمل بدون نظام عالمي من الدول لتنظيم الاقتصاد العالمي. فالدولة العالمية الحقيقية التي تستطيع الحفاظ على رأس المال العالمي بالطريقة التي استخدمتها الدول الوطنية للحفاظ على رؤوس أموالها المحلية يستحيل تصورها تقريبا. لذلك، هناك فصل حقيقي بين المدى الاقتصادي لرأس المال والقوة السياسية التي تحافظ عليه.

يفرز النظام العالمي المكون من الدول المتعددة مشكلات خاصة به. إذ لا يمكن الحفاظ بمثل هذه البساطة على نظام مناسب وبيئة ملائمة لرأس المال في النظام الدولتي العالمي. فذلك يتطلب دعما سياسيا وعسكريا وإيديولوجيا لا توفره القوة الاقتصادية المجردة. والمفارقة أنه يتطلب على ما يبدو قوة عسكرية

أضخم من تلك التي امتلكتها أي إمبراطورية في التاريخ، رغم ـ أو بسبب ـ حقيقة أن هدفه ليس التوسع الجغرافي أو الحكم الاستعماري. فإذا كان له هدف يمكن تحديده، فهو هدف غامض وشامل، مثل حراسة العالم لجعله آمنا لحركة رأس المال. بكلمات أخرى، يعتبر غرضه مفتوح النهاية كليا. ولذلك لا تحتاج الإمبريالية الجديدة إلى إيديولوجية تساعد في استدامة البيئة السياسية المناسبة في النظام الدولتي العالمي فقط، بل إلى مبرر للقوة العسكرية الساحقة أيضا. وتحتاج إلى مسوغ لتلك القوة العسكرية لا من أجل الدفاع ضد الأخطار الحقيقية أو حتى التوسع الاستعماري فقط، بل من أجل الأهداف المفتوحة النهاية. وبأسلوب أكثر صرامة، تحتاج إلى إيديولوجية لتبرير ما يبلغ حد حالة من الحرب الدائمة.

عند هذه النقطة من التاريخ (أكثر من أي وقت مضى) يصعب استحضار خطاب اللامساواة والتراتبية، وبالتالي فإن الاستراتيجيات الإيديولوجية المتاحة أكثر محدودية من ذي قبل. فهي محصورة غالبا ضمن إطار الإيديولوجيات الديمقراطية والمساواتية ظاهريا ـ وعلى أية حال، تحظى هذه الإيديولوجيات بمزايا حقيقية بالنسبة لرأس المال الإمبريالي. أما مفهوم الديمقراطية فيغطي على كثير من الخطايا، وأصبح مفيدا بشكل خاص الآن، حيث لم تعد الاستراتيجيات الإمبريالية القديمة التي سادت في فترة ما بعد الحرب تعمل بنجاح. وبدا لوهلة أن من الممكن تبرير، أو تقنيع، الإمبريالية بمشاريع التنمية والتحديث التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب، والقائمة على فكرة رفع ما سمي بالعالم الثالث إلى مستوى المعايير الغربية بمساعدة الغرب. حدث هذا بالطبع بالشروط الغربية، ووفقا للمصالح والمطالب الإمبريالية؛ لكن هذه الاستراتيجية الإمبريالية قدمت على الأقل وعدا ببعض المزايا الإيجابية للبلدان «النامية».

لكن، حين تحول الازدهار الطويل الذي شهدته البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال حقبة ما بعد الحرب إلى انكماش اقتصادي، أفسحت استراتيجية التنمية

المجال لليبرالية الجديدة، بسياساتها القائمة على «التعديل الهيكلي»، والخصخصة، وإخضاع الاقتصادات التابعة كليا والسريعة التأثر لرأس المال الأجنبي والمضاربات المالية. يعترف بعض الليبراليين الجدد البارزين، بل يفاخرون (على الأقل خلف الكواليس)، بأن المستقبل الذي نتطلع إليه سيكون فيه 80٪ من سكان العالم فائضين عن الحاجة، وسوف تدفع تقانة الزراعة والمشاريع الزراعية المتقدمة الملايين للنزوح من الأراضي في الأرياف إلى المدن ليحتشدوا في أحياء الفقر الضخمة.. الخ. ولا تترك رؤية المستقبل هذه أملا كبيرا لملايين الناس بالرفاه والسعادة؛ وحتى الليبرالية الجديدة الأقل تطرفا تعد بأقل من استراتيجيات التنمية القديمة. لكن الحديث عن الديمقراطية سخيف ومدع ويشكل بديلا بلاغيا مفيدا، على الأقل للاستهلاك الداخلي في العواصم الإمبريالية.

فكرة الولايات المتحدة عن الديمقراطية

الآن، قد يبدو أن الخطاب البلاغي الديمقراطي يستبعد ويناقض معظم السياسة الخارجية الراهنة للولايات المتحدة. ويجعل دعم الولايات المتحدة لمختلف الأنظمة القمعية ـ حاضرا وماضيا ـ أمرا عبثيا يفتقد المعنى، ويتنافر بالتأكيد مع معتقل غوانتانامو، ناهيك عن الهجمات ضد الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة. ومن الصعب جدا أن يتسق مع حالة الحرب الدائمة. لكن دعونا نضع على سبيل الجدل، هذه الحقائق كلها جانبا وندرس كيف يمكن لنظام بوش تبرير رسالته وفقا لشروطه.

الأمر الأول الذي يجب علينا فهمه هو أن تحت تصرف الإمبرياليين الجدد شيئا لم يكن متاحا للمنظرين الإمبرياليين السابقين. فلديهم مفهوم عن الديمقراطية لا يشكل تهديدا خطيرا يشتغلون عليه، مفهوم يناسب تماما الهيمنة الطبقية والتوسع الإمبريالي. فكرة للديمقراطية ابتكرت في الولايات المتحدة في مرحلة مبكرة جدا من تاريخها. أما غرضها الرئيس ـ ويجب ألا تراودنا الأوهام

حول ذلك ـ فلم يكن تعزيز المواطنة الديمقراطية، بل ـ على العكس ـ الحفاظ على حكم النخبة في وجه السياسة الجماهيرية والسيادة الشعبية اللتين تعذر تجنبهما. وكان الهدف منع المواطنين من الاهتمام بالسياسة وتحويل الديمقراطية إلى حكم طبقات الملاك على كتلة المواطنين السلبية/ المستكينة، إضافة إلى حصر الديمقراطية في مجال رسمي وسياسي محدود. تبنى الآباء المؤسسون استراتيجيات مختلفة لتحقيق هذه الغاية، لكن اللافت من وجهة نظرنا هنا أنهم فعلوا ما بوسعهم لجعل المواطنة الديمقراطية منسجمة مع/ أو بالأحرى خاضعة لتراتبية من المصالح الاقتصادية.

وفر التاريخ الشروط المناسبة للفصل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، ومن الضروري الآن إعادة ابتكار المجال السياسي لإخضاعه للسلطة الاقتصادية. فقد جرى تعريف السياسة (بشكل واضح) بأنها طريقة للتعامل مع اللامساواة الطبقية والاختلافات في المصالح الاقتصادية. وفي مواجهة قوى شعبية مؤثرة برزت من الثورة الأمريكية، كانت الفكرة تحييد الديمقراطية بقدر المستطاع.

وأراد المؤسسون الدستوريون التأكد من أن المواطنة الديمقراطية لا تعني سلطة الدولة الديمقراطية، أو السلطة في أيدي الشعب فعلا. فمن ناحية، توجب نزع سلطة الأغلبية عبر تشظيتها وإضعافها بقدر الإمكان، لمنع اندماجها وتحولها إلى قوة ساحقة. وتلك كانت، كما أشار جيمس ماديسون، ميزة عظيمة للجمهورية الكبيرة. ومن ناحية أخرى، توجب حماية سلطة النخبة المالكة عبر تصفية السيادة الشعبية من خلال مرشح (فلتر) نظام تمثيلي مصمم لمحاباة كبار ملاك الأراضي والتجار ومن خلال مؤسسات قوية لا تخضع لانتخابات مباشرة ـ مجلس الشيوخ ومؤسسة الرئاسة (الرئاسة التنفيذية القوية، بدلا من النظام البرلماني، كانت في حد ذاتها ضمانة أخرى ضد حكم الشعب).

وهكذا وجدت ديمقراطية كان غرضها الأساسي عدم المساس بالهيمنة الطبقية، مع الحفاظ على التصويت الديمقراطي وغيره من الأشكال الديمقراطية. وجعلت الرأسمالية ذلك ممكنا، حتى في تلك المرحلة المبكرة من تطورها، من خلال إيجاد اقتصاد وقوى استغلالية منفصلة لم تعد تعتمد على الحقوق السياسية حصرا. كما ظهر مجال اقتصادي منفصل ومستقل قائم على مبادئ النظام والهيمنة الخاصة به. لكن ديمقراطية الولايات المتحدة هي التي أوجدت المجال السياسي المرافق لها، مجالا سياسيا يناسب التقسيم الرأسمالي للعمل بين السلطة السياسية والاقتصادية. واليوم، تمثل الولايات المتحدة ديمقراطية رأسمالية نموذجية، تجمع في المفهوم الإيديولوجي والممارسة الواقعية بين السيادة الرسمية للشعب والحكم الدائم لرأس المال. في الولايات المتحدة، يمكن توزيع المواطنة ديمقراطيا بدون أن يؤثر ذلك بشكل آلي ومباشر في السلطة الطبقية بأي طريقة جدية أو خطيرة. وتسمح الرأسمالية بحصر «الديمقراطية» ضمن مجال تشغيلي محدود.

لكن ـ ونشدد هنا على «لكن» ـ تقسيم العمل بين سلطة الاستيلاء وسلطة الإكراه، الذي يجعل ذلك كله ممكنا، يجعل الدولة أيضا وسيلة حيوية ومهمة بالنسبة للطبقة الرأسمالية. إذ يمكن للاستغلال الرأسمالي بالتأكيد أن يستمر في المجال الاقتصادي بدون تدخل، حتى حين يكون المواطنون جميعا متساوين أمام القانون، وحتى ضمن شروط الانتخابات العامة. لكن الرأسمالية تعتمد على الدولة لإيجاد الشروط المناسبة للتراكم والتطبيق التي لا يستطيع رأس المال إيجادها لنفسه. وبالتالي، ما يزال من الأمور الخطيرة وضع سلطة الدولة في أيدي من يترددون في أداء الدور المطلوب. إن فكرة الولايات المتحدة عن الديمقراطية، رغم فوائدها ومنافعها التي لا ريب فيها، خصوصا في توفير الحماية الدستورية للحريات المدنية (التي تتعرض الآن لتهديد غير مسبوق من قبل نظام بوش)، مصممة لجعل السياسة خاضعة للظلم الطبقي والاختلافات في المصالح الاقتصادية.

خدمت ديمقراطية الولايات المتحدة حتى الآن رأس المال بشكل جيد عبر الحفاظ على التوازن بين الديمقراطية «الرسمية» وحكم الطبقة الرأسمالية، خارج وداخل البلاد. ولسوف أقترح بعد قليل أن النظام العالمي الجديد ربما يهدد هذا التوازن. لكن دعونا أولا نتناول بإيجاز كيف يشتغل مفهوم الولايات المتحدة عن الديمقراطية في دعم وتعضيد الإمبريالية.

الديمقراطية والإمبريالية

جوهر الديمقراطية وفقا لإدراكها في الولايات المتحدة، هو اقتران الديمقراطية الرسمية مع الحكم الطبقي الدائم، الحكم الطبقي لرأس المال. وهذا يشمل توازنا مفهوميا دقيقا بين التوكيد على السيادة الشعبية ـ حكم الشعب وبالشعب وللشعب ـ وهيمنة رأس المال، وإخضاع السياسة للأسواق الرأسمالية، وضرورات الربح. وأولئك الذين ترعرعوا منا في الولايات المتحدة جرى إعدادهم بشكل جيد للقبول بهذه التوليفة الماكرة المعقدة، ورؤية السلطة الطبقية باعتبارها لا تتصل بأي علاقة لا بالسلطة ولا بالطبقية. فقد تعلمنا أن ننظر إلى الملكية بوصفها أكثر الحقوق الإنسانية جوهرية، والسوق باعتباره مجال الحرية الحقيقية. وجرى تلقيننا رؤية الدولة بوصفها شرا لا بد منه للحفاظ على حق الملكية والسوق الحر. والقبول بفكرة أن معظم الشروط الاجتماعية تتقرر وتتحدد في مجال اقتصادي يقع خارج نطاق الديمقراطية. وتعلمنا التفكير بـ«الشعب» لا بالتعابير الاجتماعية، كعامة الناس، أو الطبقة العاملة، أو أي شيء له علاقة بالسلطة الشعبية، بل كفئة سياسية مجردة؛ وحصر الديمقراطية في مجال سياسي محدد ورسمي. ومثلما قصد الآباء المؤسسون، نحن نفكر بالحقوق السياسية باعتبارها سلبية جوهريا، وكذلك المواطنة، والفرد، وحتى الهوية الخاصة، التي قد تعبر عن ذاتها عبر التصويت بين الحين والآخر، لكن لا تمتلك معنى فاعلا أو جمعيا أو اجتماعيا.

وهكذا، لا يستبعد الأمريكيون بشكل فوري احتمال تطبيق فكرة الديمقراطية هذه على الإمبريالية. ومع بدايات القرن العشرين، مهدت الولايات المتحدة الطريق لشكل من الإمبراطورية دعي بإمبريالية الباب المفتوح ـ تعود جذوره إلى فترة تأسيس الجمهورية. أما ما دعي بسياسة الباب المفتوح فقد جرى التعبير عنها بجلاء لأول مرة فيما يتعلق بالصين. واستهل هذا المبدأ بالتوكيد على سلامة ووحدة أراضي الصين، بكلمات أخرى، حقها بأن تتحرر من الهيمنة الأجنبية. لكن قصد بسلامة ووحدة أراضي الصين خدمة مصالح رأس المال الأمريكي عبر منحه حرية العمل لاختراق الاقتصاد الصيني. في الظاهر، عنى ذلك إيجاد وضع تتساوى فيه حظوظ جميع الأطراف بالنجاح، وبحيث يمكن للولايات المتحدة أن تفعل ما كانت القوى الكبرى الأخرى تفعله. لكن حساباتها ـ التي لم تفتقد العقلانية ـ كانت تشير إلى أنه في عالم تحافظ فيه مختلف الدول القائمة على سلامة ووحدة أراضيها بينما تفتح اقتصاداتها أمام رأس المال الأجنبي، سيعمل عموما، نظرا للقوة الاقتصادية الأمريكية، لصالح الولايات المتحدة ورأس المال الأمريكي. وهنالك صلة واضحة بين مفهوم النظام الدولي هذا وفكرة الولايات المتحدة عن الجمهورية الديمقراطية، حيث تقترن المواطنة الديمقراطية مع حكم رأس المال بوساطة الضرورات الاقتصادية.

كانت الولايات المتحدة منذ البداية على استعداد لفتح هذه الأبواب بالوسائل العسكرية ـ باسم مناهضة الاستعمار القائمة على العدالة والمساواة ونشر الديمقراطية. وما جعل ذلك معقولا ومقبولا وجديرا بالتصديق الفصل الرسمي بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، مما أتاح للولايات المتحدة ـ اسميا على الأقل ـ دعم سلامة ووحدة أراضي وسيادة الدول التابعة. حتى الذين زعموا انتماءهم إلى اليسار اقتنعوا على ما يبدو بهذه الاستراتيجية الإيديولوجية. لنفكر على سبيل المثال بكتاب انتونيو نيغري ومايكل هاردت «الإمبراطورية»، الذي يصف الإمبراطورية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة بتعابير ستكون ملائمة

وسارة كلية لمهندسي إمبريالية الباب المفتوح ـ حيث تعتبر، الرغم من عواقبها المؤسفة كلها وخلافا لأشكال الإمبراطورية الأخرى، امتدادا لديمقراطية حميدة جوهريا، لها ميول نحو الانفتاح والامتداد وفتح الأبواب أمام الجميع.

ومع ذلك، والرغم من خطابها البلاغي الديمقراطي، نزعت الولايات المتحدة عموما إلى دعم الأنظمة الاستبدادية الصديقة. ولا يحتاج أي قارئ لهذا الكتاب لأن نذكره بالمناسبات جميعا التي تدخلت فيها الولايات المتحدة، بالوسائل العسكرية وغيرها، لمنع وصول نظام ديمقراطي إلى الحكم أو إلغاء نتائج انتخابات ديمقراطية. لكن ذلك ليس ممكنا على الدوام، وإعاقة الديمقراطية باسم الديمقراطية خيار آخر أصبح أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. في الشرق الأوسط مثلا، أصبح دعم الأصدقاء القدامى أمرا أكثر صعوبة. فالحركات الإسلامية، التي تتحدى الدول الصديقة للولايات المتحدة، تهدد بالتحول إلى حركات جماهيرية حقيقية؛ وفي هذه الظروف تتمثل أفضل استراتيجية متاحة في استبدال الأنظمة الاستبدادية ليحل محلها نوع من الديمقراطية الملائمة يهمش فيها أعداء الولايات المتحدة (من الإسلاميين وغيرهم)، بينما يبعد أكبر عدد ممكن من مجالات الحياة العامة عن نطاق المحاسبة الديمقراطية ـ عن طريق الخصخصة مثلا.

دعمت الولايات المتحدة ـ بعد طول تردد وتأخير ـ الانتخابات في العراق. ولم يكن أمامها من خيار آخر. ويقول بوش إن ذلك يمثل رسالته. لكن من الواضح أن هذه الإدارة لن تدعم أي تغيير ديمقراطي حقيقي، تغيير حقيقي في السلطة الطبقية. ولن تساند حتى الديمقراطية المحدودة التي تعرض مصالح رأس المال الأمريكي للخطر، وهي تفعل ما بوسعها لمنع حدوث ذلك في العراق وفي غيره. يمكن تحقيق هذا الهدف إما بالتدخل المباشر، كما حدث في العراق، أو بدعم الأنظمة الصديقة في محاولاتها للحد من الأضرار الناجمة عن الإصلاحات الديمقراطية المزعومة، كما في مصر.

هنا، يصبح مفهوم الولايات المتحدة عن الديمقراطية مفيدا على نحو خاص. فهو يشير إلى استراتيجيتين أساسيتين. تتمثل الأولى في العثور على أنساق ومؤسسات انتخابية تحبط مساعي الأغلبية بطريقة أو بأخرى. وتتجسد الثانية ـ والأهم في نهاية المطاف ـ في إفراغ الديمقراطية من مضمونها الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن. بالنسبة للاستراتيجية الأولى، يمكن استثناء بعض الجماعات السياسية المعينة ـ مثلما أقصيت القوة المعارضة الرئيسة، «الأخوان المسلمون»، من العملية الانتخابية في مصر. وإلا يمكن إعطاء ميزة تفتقد النزاهة إلى الأقلية، لحماية مصالح طبقة الملاك وغيرها من القوى الممالئة للولايات المتحدة بقدر المستطاع. لنفكر على سبيل المثال بالنظام الطائفي التمثيلي في لبنان. فمنح المسيحيين ميزة لا تتناسب مع عددهم يعني أيضا محاباة الطبقات الوسطى الميسورة على حساب الشيعة الذين يسكنون الضاحية الجنوبية في بيروت وقرى وبلدات الجنوب الفقيرة. في العراق، عنى الاحتلال الأمريكي مزيدا من التدخل المباشر في التحول الديمقراطي الحقيقي، حيث حددت سلطة الاحتلال مجال المرشحين في أضيق إطار ممكن وبذلت ما بوسعها لضمان استمرارية النظام الذي نصبته ـ حتى وإن كانت جهودها للحفاظ على نظام حكم ممالئ لها ووضع دستور مناسب لها في العراق سوف تحبطها المعارضة الداخلية في نهاية المطاف.

حين نأخذ بالاعتبار ذلك كله، نجد أن تجريد الديمقراطية من سماتها الاجتماعية هو بالفعل استراتيجية معادية بشكل حاسم للديمقراطية، وأكثر أهمية في النهاية من أي وسائل انتخابية. أما جوهر هذه الاستراتيجية فهو وضع الحقوق السياسية الرسمية في مكان الحقوق الاجتماعية، وإخراج أكبر قدر ممكن من الحياة الاجتماعية من مدى المحاسبة الديمقراطية. وهذا بالضبط ما حصل في العراق، حيث تقررت محددات السياسة الديمقراطية قبل وقت طويل من الانتخابات بواسطة التوجيهات والأوامر الاقتصادية التي أصدرها بول بريمر

وبرنامج الخصخصة الذي وضعه. وعلى الوجه الأعم، كان ذلك نتيجة، وإلى حد كبير غرض، العولمة الليبرالية الجديدة. وإذا كانت العولمة تهيئ الظروف المناسبة للديمقراطية في شتى أرجاء العالم، كما يريد منا قادة الدول الرأسمالية المتقدمة أن نعتقد، فهي تقوم بذلك من خلال التأكد من استبعاد معظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من مدى سلطة الديمقراطية، بينما تصبح أكثر تأثرا وانكشافا وضعفا أمام سلطة رأس المال.

لكن أريد أن أختم بنقطة مختلفة. لقد اعتمد فعل التوازن المفهومي في إيديولوجية الإمبراطورية والديمقراطية على تقسيم محدد للعمل بين المجالين السياسي والاقتصادي، ونجح في ذلك حتى الآن. لكن العلاقة القديمة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية التي جعلت من الممكن للرأسمالية تحمل الديمقراطية الرسمية والتساهل معها تتعرض للتصدع. كما تضعف أسس تقسيم العمل بين الدولة ورأس المال. وكنت قد أشرت آنفا إلى أن فصل السلطة السياسية عن القوة الاقتصادية، الذي سمح لرأس المال بتوسيع مداه ليشمل مختلف أرجاء العالم ويخترق الحدود السياسية، أفرز أيضا فجوة متنامية بين القوى الاقتصادية لرأس المال والقوى السياسية التي يحتاجها للحفاظ على الاقتصاد العالمي. أما عاقبة الاقتصاد المعولم فتمثلت في أن الدول أصبحت أكثر ـ لا أقل ـ مشاركة في إدارة الدورات الاقتصادية بواسطة العلاقات بينها، وغدا رأس المال أكثر ـ وليس أقل ـ اعتمادا على تنظيم الاقتصاد بواسطة منظومة من الدول المحلية المتعددة. وهذا يعني أن تقسيم العمل بين الاقتصادي والسياسي أصبح أقل وضوحا وجلاء من ذي قبل. ولذلك، ربما ندخل حقبة جديدة تجعل فيها حاجة رأس المال العالمي لنظام دولتي مناسب التغيرات والتحولات الديمقراطية أكثر تهديدا عما كانت عليه سابقا. وقد يتبين أن الديمقراطية تهدد الآن بأن تتخذ معنى دلاليا أكثر استدامة، وهذا ما فعلته عندما ابتكرت أولا في اليونان القديمة، قبل أن يفرغها تعريفها الأمريكي من مضمونها الاجتماعي.

يحتاج رأس المال من أجل إدارة الاقتصاد العالمي إلى دول محلية لا في المركز الإمبراطوري بل في شتى مناطق النظام العالمي (الأطراف). وفي هذا النظام العالمي الجديد، يرجح أن تتعرض الديمقراطية، حتى في شكلها المقيد المحدود، إلى هجوم متصاعد. أما رسالة بوش المتمثلة في نشر الديمقراطية فتعني في أفضل الحالات محاولة ضمان إذعان وامتثال الأنظمة الحاكمة ومنع حدوث تغيرات وتحولات ديمقراطية حقيقية. وتعني في أسوأها الحرب. وفي حالة الحرب الدائمة، تتعرض للتهديد حتى الديمقراطية الرسمية في المجتمعات الرأسمالية ذاتها. حدث هذا في الحرب الباردة، وفي ما يسمى بالحرب على الإرهاب. لقد تعرضت الديمقراطية الليبرالية لهجوم شمل الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

تلك أخبار سيئة دون ريب. أما الأخبار السارة فهي أن النضال على المستويين المحلي والوطني أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. واعتماد رأس المال العالمي على الدول المحلية ربما يمثل أخطر مواطن ضعفه؛ ولا شيء يمكن أن يمثل تهديدا أكبر له من الكفاح الديمقراطي الحقيقي، في كل دولة، وكل مكان، خصوصا في قلب الإمبراطورية.